

Distr.: General
21 June 2005
Arabic
Original: English



مشروع قرار

إن مجلس الأمن،

إذ يعيد تأكيد القرارين ١٥٤٢ (٢٠٠٤) و ١٥٧٦ (٢٠٠٤)، وإذ يشير إلى القرار ١٥٢٩ (٢٠٠٤)، وبيانات رئيسه ذات الصلة، فضلا عن تقرير مجلس الأمن عن بعثته الموفدة إلى هايتي في الفترة من ١٣ إلى ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ (S/2005/302)،

وإذ يعيد تأكيد التزامه القوي بسيادة هايتي واستقلالها وسلامة أراضيها ووحدها،

وإذ يشدد على ضرورة إجراء انتخابات حرة ونزيهة في عام ٢٠٠٥ وفقا للجدول الزمني المقرر، تُشرع فيها الأبواب أمام جميع الأحزاب السياسية التي تنبذ العنف ويشارك فيها الشعب الهايتي على أوسع نطاق ممكن، وعلى ضرورة تسلم السلطات المنتخبة بصورة ديمقراطية مقاليد الحكم في ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦،

وإذ يؤكد تصميمه على كفالة بيئة آمنة ومستقرة يمكن أن تجري في ظلها العملية الانتخابية،

وإذ يدين جميع انتهاكات حقوق الإنسان، بما فيها انعدام الضمانات الإجرائية والاحتجاز فترات طويلة قبل المحاكمة، وإذ يحث حكومة هايتي الانتقالية على اتخاذ جميع ما يلزم من تدابير لوضع حد للإفلات من العقاب وكفالة إحراز تقدم في مجال احترام سيادة القانون، بما في ذلك عن طريق العمل على إجراء إصلاحات في نطاق الشرطة الوطنية الهايتية وفي نظامي القضاء والسجون،

وإذ يعيد تأكيد أهمية توافر الخبرة المناسبة في المسائل الجنسانية في عمليات حفظ السلام وبناء السلام بعد انتهاء الصراع وفقا للقرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، وإذ يشير إلى ضرورة التصدي للعنف ضد النساء والأطفال، وإذ يشجع بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي، وكذلك حكومة هايتي الانتقالية على التصدي لتلك المسائل بفعالية،

وإذ يؤكد أن تفشي الفقر يشكل سببا أساسيا مهما من أسباب اضطراب الوضع في هاييتي، وإذ يشدد على أنه لا يمكن أن يعم الاستقرار الحقيقي في البلد ما لم يتم تعزيز اقتصاده، بطرق منها وضع استراتيجية طويلة الأجل للتنمية المستدامة وتوطيد المؤسسات الهايتية،

وإذ يرحب بموافقة حكومة هاييتي الانتقالية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبعثة على برنامج وطني لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإذ يؤكد على أن تنفيذه أمر ضروري لنجاح الجهود المبذولة على نطاق أوسع من أجل تحقيق الاستقرار،

وإذ يشير إلى أن الجهود الرامية إلى تحقيق الأمن والمصالحة السياسية والإعمار الاقتصادي ما زالت عاملا رئيسيا في تحقيق الاستقرار في هاييتي،

وإذ يلاحظ وجوب أن يتحمل الشعب الهايتي مسؤولية تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والقانون والنظام،

وإذ يقرر أن الحالة في هاييتي ما زالت تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين،

وإذ يتصرف في إطار الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، على النحو المبين في الجزء ١ من الفقرة ٧ من منطوق القرار ١٥٤٢ (٢٠٠٤)،

١ - يقرر تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي، على النحو المبين في القرار ١٥٤٢ (٢٠٠٤)، حتى ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٦، مع اعتراف بتجديدها لفترات إضافية؛

٢ - يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٥ عن بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هاييتي (S/2005/313)، ويؤيد توصيات الأمين العام كما هي مبينة في الفقرات ٤٤-٥٢، أي كما يلي:

(أ) زيادة مؤقتة، خلال فترة الانتخابات والفترة السياسية الانتقالية التي تليها، قدرها ٧٥٠ فردا في القوام العسكري المأذون به حاليا للبعثة من أجل إنشاء قوة للرد السريع في هاييتي لتعزيز الأمن، لا سيما في بورت - أو - برانس والمناطق المحيطة بها؛

(ب) زيادة قدرها ٥٠ فردا عسكريا من أجل إنشاء قيادة قطاعية في بورت - أو - برانس، على أن تنسق البعثة بأفضل طريقة ممكنة وعلى جميع المستويات بين العنصر العسكري وعنصر الشرطة لكفالة فعالية العمليات وتكاملها بصورة أفضل، بما في ذلك عن طريق تنصيب أفراد الشرطة المدنية من موظفي الأمم المتحدة في هذا المقرب؛

- (ج) زيادة مؤقتة، خلال فترة الانتخابات والفترة السياسية الانتقالية التي تليها، قدرها ٢٧٥ فردا في القوام الحالي لعنصر الشرطة المدنية التابع للبعثة من أجل تعزيز الأمن؛
- (د) تقييم لنظامي القضاء والسجون الهايتيين، يقدم إلى مجلس الأمن في أقرب وقت ممكن، بما في ذلك بحث إمكانيات تقديم المجتمع الدولي مزيدا من الدعم، وأداء البعثة دورا أكثر نشاطا؛
- ٣ - **يقرر** أن تتألف البعثة، لفترة مؤقتة، من عنصر عسكري يصل قوامه إلى ٥٠٠ فرد من جميع الرتب، و ١ ٨٩٧ فردا من الشرطة المدنية. ويطلب إلى الأمين العام أن يضع، في الوقت المناسب، استراتيجية تدريجية لخفض مستويات القوة التابعة للبعثة في الفترة التالية للانتخابات، وفقا للحالة السائدة في الميدان؛
- ٤ - **يطلب** إلى الأمين العام إطلاع المجلس على الخطة العامة لإجراء الانتخابات بنجاح في هايتي، بما في ذلك تسجيل الناخبين، والأمن، واللوجستيات، والتربية الوطنية، والمراقبة، ومعلومات تفصيلية عن الميزانية؛ ويحث السلطات الهايتية على تعزيز الجهود المبذولة في سياق الإعداد للانتخابات والتعجيل بها وكفالة إجرائها بدون مشاكل؛ ويدعو المانحين الدوليين إلى توفير الموارد الضرورية لدعم العملية الانتخابية؛
- ٥ - **يطلب أيضا** إلى الأمين العام أن يطلع المجلس على خطة إصلاح الشرطة الوطنية الهايتية التي أعدتها البعثة والسلطات الهايتية، وأخذتا فيها بالاعتبار ما يتوقع أن تكون عليه من حيث الحجم والمعايير والجدول الزمني للتنفيذ والموارد؛
- ٦ - **يطلب** أن تركز البعثة استخدام مواردها، بما فيها الشرطة المدنية، على تعزيز الأمن والحماية خلال الفترة الانتخابية، بما في ذلك القيام، حسب الاقتضاء، باستعراض قواعد الاشتباك التي يعمل بهافرادى ضباط الشرطة المدنية؛
- ٧ - **يطلب** أن تقوم البعثة والسلطات الهايتية باتخاذ جميع الخطوات الضرورية لتحقيق التنسيق الأمثل بين الشرطة المدنية التابعة للبعثة والشرطة الوطنية الهايتية؛
- ٨ - **يعيد تأكيد** السلطة المخولة للبعثة فيما يتعلق بفرز أفراد الشرطة الوطنية الهايتية الحاليين والجدد والتصريح باستيفائهم لشروط للخدمة، ويحث الحكومة الانتقالية في هايتي على كفالة عدم دخول أفراد الشرطة الوطنية الهايتية مضمار الخدمة ما لم يتم التصريح باستيفائهم لشروط الخدمة وضمن تنفيذ المشورة التقنية للبعثة والتوصيات الصادرة عنها من قبل السلطات الهايتية بمستوياتها كافة على نحو تام وبدون تأخير؛

٩ - يدعو البعثة إلى بدء العمل في خلية التحليل المشتركة التابعة لها بأسرع وقت ممكن من أجل تجميع المعلومات المتاحة للعنصرين العسكري والمدني وعنصر الشرطة في البعثة وتحسين استعمال هذه المعلومات؛ ويدعو أيضا إلى استخدام موارد البعثة في مجال الطيران بفعالية وكفاءة دعما للعمليات الأمنية؛

١٠ - يبحث الحكومة الانتقالية على إجراء تحقيقات شاملة وشفافة في حالات انتهاك حقوق الإنسان، لا سيما التي يُزعم أن أفراد الشرطة الوطنية الهايتية ضالعون فيها؛ ويطلب إلى البعثة بدء العمل في وحدة التحقيقات الخاصة المشتركة بأسرع وقت ممكن من أجل دعم هذه الجهود؛

١١ - يرحب ببدء حكومة هايتي الانتقالية في ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ "الحوار الوطني"، ويشدد على ضرورة أن يخدم هذا الحوار الهدف الطويل الأجل المتمثل في المصالحة الوطنية وأن يساهم في المدى القصير في إجراء انتخابات ذات مصداقية وشاملة؛ ويحث حكومة هايتي الانتقالية على مضاعفة الجهود التي تبذلها من أجل هذه العملية التي لا غنى عنها، ويدعو جميع الهايتيين إلى المشاركة في هذا الحوار دون إبطاء؛

١٢ - يبحث حكومة هايتي الانتقالية والبعثة على الشروع فورا في التنفيذ الفعلي لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ويدعو جميع الدول الأعضاء إلى توفير الموارد المالية والبشرية والتقنية في حينها لدعم هذا البرنامج؛

١٣ - يجدد نداءه من أجل الإسراع بصرف الأموال التي تعهدت المؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة بدفعها في مؤتمر المانحين الدولي المعني بهاييتي في تموز/يوليه ٢٠٠٤؛ ويؤيد عقد مؤتمر المتابعة في ١٦ و ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٥ في مونتريال لمؤتمر كابين للمانحين؛ ويدعو جميع المانحين إلى مواصلة تقديم المساعدة إلى هاييتي؛

١٤ - يطلب إلى البعثة تعزيز قدرتها على تنفيذ المشاريع السريعة الأثر؛ ويدعو إلى زيادة التنسيق بين مختلف الجهات الفاعلة الإنمائية في هاييتي من أجل كفاءة مزيد من الكفاءة في الجهود الإنمائية؛

١٥ - يدعو مؤسسات بریتون وودز إلى النظر في مسألة القدرة على تحمل الديون والآثار المترتبة على مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بالنسبة لهاييتي؛

١٦ - يبحث البعثة على التعجيل بوضع وتنفيذ استراتيجية استباقية للاتصالات والعلاقات العامة، من أجل تحسين فهم السكان الهايتيين لولاية البعثة ودورها في هاييتي؛

١٧ - يرحب بالجهود التي تبذلها البعثة من أجل تنفيذ سياسة الأمين العام المتعلقة بعدم التسامح مطلقا إزاء أعمال الاستغلال والإيذاء الجنسيين، وكفالة امتثال موظفيها بشكل تام لمدونة قواعد السلوك المعمول بها في الأمم المتحدة، **ويطلب** إلى الأمين العام أن يواصل اتخاذ الإجراءات اللازمة في هذا الصدد، وأن يبقي المجلس على علم، **ويحث** البلدان المساهمة بقوات على اتخاذ إجراءات وقائية وتأديبية مناسبة لكفالة التحقيق في الحالات التي يتورط فيها الموظفون التابعون لها، ومعاقبة هؤلاء الموظفين على النحو المناسب؛

١٨ - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم تقريرا إلى المجلس عن مدى فعالية تنفيذ بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي لولايتها، كل ثلاثة أشهر على الأقل؛ **ويطلب** كذلك إلى الأمانة العامة إطلاع أعضاء المجلس بانتظام على حالة الأعمال التحضيرية للانتخابات، بما في ذلك الأرقام المتعلقة بتسجيل الأحزاب والناخبين وغيرها من البيانات ذات الصلة؛

١٩ - **يقرر** أن يبقي المسألة قيد نظره.